

الغزو الاقتصادي الياباني

لأسواق العالم

وأثره في الاقتصاد المصري

للأستاذ محمد عبد الله عنان

تممة

استطاع الغزو الاقتصادي الياباني أن يحدث أثره في معظم الأسواق القديمة بسرعة مذهشة . وقد قال مسيو هيروتا وزير الخارجية اليابانية في إحدى تصريحاته الأخيرة إن هذه النهضة الصناعية والتجارية التي تضطلع بها اليابان إنما هي ثمرة العمل والمثابرة ، ولا تعتمد على وسائل غير شريفة ، وليس وراءها أية نزعة عداوية . وقد بينا في مقالنا السابق ظروفاً من الظروف والأحوال الاقتصادية المشجعة التي تعمل فيها الصناعة اليابانية ، ولكن اليابان لا تستطيع بمثل هذه التأكيدات أن تهدى ما يتهمة غزوها الاقتصادي في معظم الدول الصناعية والتجارية من عوامل الخوف على مستقبلها الاقتصادي . ويجب أن نذكر أن النفوذ الاقتصادي إحدى الوسائل القوية التي يعتمد عليها الاستعمار الغربي في توطيد نفوذه وسلطانه في أفريقيا وآسيا ، وأنه يكون غالباً طليعة الفتح السياسي وذريته ، فإذا اضطربت دعائم هذا النفوذ الاقتصادي ، اضطربت دعائم السيادة الاستعمارية التي تقوم عليه ؛ والتحرير الاقتصادي دعامة قوية للعمل في سبيل التحرير السياسي . فالدول الاستعمارية التي يزجها الغزو الياباني لا تقف في مقاومته عند تقدير الاحتمالات الاقتصادية وحدها ، ولكنها تنظر إلى آثاره من وجهة أشد خطراً وأبعد مدى وهي وجهة مستقبلها الاستعماري

ولا ريب أن بريطانيا العظمى في مقدمة هذه الدول ، بل هي أولها وأسبقها إلى التأثر بهذه المنافسة الخطيرة التي تهدد نفوذها الاقتصادي والاستعماري في معظم أرجاء امبراطوريتها الشاسعة ، وتخلق لها مشكلة امبراطورية في متنتهي الخطورة . ذلك أن بريطانيا العظمى تستمد كثيراً من أسباب غناها وقوتها وعظمتها من نفوذها الاقتصادي وتفوقها الصناعي والتجاري ؛ وهذا النفوذ

فقام الشيخ إلى الشاعر وقبل رأسه وهو يقول :
« وما لكم لا تشكرون لي وخزاني . أيها الأمير أكننا نظفر
منهما بهاتين الدرتين بغير وخزات لساني ؟ »
فضحك الأمير والحاضرون منه وقال رضوان :
« أتذكر البيت القديم يا شيخ عامر ؟ لقد قلته لي منذ أيام
فلولا أن النار تحرق ما حولها ما شتم أحد رائحة ال . . . »
فقال الشيخ منشداً البيت :

لولا اشتغال النار فيما جاورت . ما كان يعرف طيب عرف العود
فقال الأمير « هو هذا . هو هذا . لقد حفظت معناه ولكني
لا أقوى على حفظ لفظه . » ، ثم نظر إلى مملوك واقف إلى يمينه ،
وقد وضع يديه على صدره تأدباً وقال له :

« يا محمود ، اذهب إلى خازنداري ، وبلغه أمرى بإحضار
ما اعتدت بذله في مثل هذا اليوم »

ولم يخرج أحد من الحاضرين في ذلك المجلس بغير ما يرضيه ،
غير أن الشيخ الحفي أبي أن يأخذ شيئاً من الأمير ، بل قبل الأمير
يده وسأله اللثاء ، وخرج الشيخ الوقور وهو يدعو للأمير
بالتوفيق والهداية »

وكان الشاعر ابن الصلاح في كل ذلك متواضعا ساكنا لم
يثر لغيرة ، ولم يتقدم لمنافسة ، بل كان بطرب كما يطرب الحضور
ويعجب كما يعجبون ، ولما أوشك عقد الجمع أن ينفرط رفع
عقيرته فأنشد مرثجلاً :

يا مسماء السرور كيف اختلسنا فيك أنسا كأنما هو شك
قد أنسا في فتحه بالتداني ودهانا ختامه وهو مسك
ثم سار وهو يقول مرثجلاً :

إلى القبة الفيحاء سرنا فسرنا ربيع المنى في نثر طلعها الفراء
أنسا بها من كل بيد ولا نرى

عجيباً طلوع البدر في القبة الخضراء
فنظر إليه الأمير رضوان مبتسماً وقال : « هيه يا ابن الصلاح ،
لقد فوت علينا الليلة بغير إنشاد منك » فقال الشاعر باسماً وهو
ناظر إلى الأرض « دمت للملك يا ملك الزمان فالعود أحمد » ،
ثم حيا الأمير وشار في أثر صبيبه خارجاً

محمد فريد أبو حيدر

الردى ، استطاعت أن تتقدم في الصناعة القطنية حتى أصبحت في انتاجها ثلاثة دول العالم بعد الولايات المتحدة وانجلترا ؛ ويبلغ ما تصدره اليابان من البضائع القطنية نحو ٢٠٪ من مجموع صادراتها ، واليابان تستورد كميات عظيمة من القطن الردى من الهند والولايات المتحدة ولا تستورد سوى كمية ضئيلة من القطن المصرى . وقد بلغت قيمة ما استوردته في سنة ١٩٣٠ من القطن فقط ٣٦٢ مليون ين (نحو ٢٤ مليون جنيه) ولكي يستطيع القارى أن يقدر مدى تقدم التجارة اليابانية في مصر نضع أمامه الأرقام الآتية عن قيمها في الأعوام الأربعة الأخيرة :

سنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ج.م	١,٧٣٢,٠٧٧	١,٥٣٥,٢٨٢	٢,١٥٢,١٤٠	٢,٨٧٣,١٣١
ففي أقل من عامين زادت الصادرات اليابانية إلى مصر نحو ٤٠٪ ، وأصبحت التجارة اليابانية في مصر سنة ١٩٣٣ تعادل نحو ١٢٪ من مجموع تجارة مصر الخارجية (وقد بلغ في هذا العام ٢٦,٧٦٦,٩٩١)				
وتمثل البضائع القطنية والحريرية أكبر نسبة في الصادرات اليابانية إلى مصر ؛ وقد نمت نسبة الصادرات القطنية بسرعة مذهلة في الأعوام الثلاثة الأخيرة كما يتضح من البيان الآتى :				
مقدار ماورد إلى مصر من البضائع القطنية والحريرية اليابانية مقدراً بالجنيه				

سنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
بضائع قطنية مختلفة (ج.م. قربي)	٧٦٦,٢٣٤	١,٠٤٦,٦٧٣	١,٢٨٣,٤٨٧
« حريرية »		٦٢٦,٨٧٤	٥٠١,٩٢٠
ومن ذلك يتضح أن الصادرات القطنية اليابانية إلى مصر بلغت نحو ثلاثة أمثالها في ظرف عامين ؛ ومن المحقق أن هذه النسبة قد ارتفعت في العام الحالى (الذى لم ينته بعد) وسوف ترتفع باطراد إذا استمرت الأمور على حالها			

وقد كانت منتجات لانكشير (انكلترا) القطنية حتى أعوام قلائل تحتل المكان الأول في مصر ، كما أن لانكشير أكبر عميل لمصر في شراء قطنها ؛ ولكن المنافسة اليابانية كانت شديدة الوطأة على الصناعة القطنية البريطانية في مصر والهند

الاقتصادى أقوى دعامة في صرح سلطاتها الاستعماري ؛ فإذا تفوضت دعائم هذا النفوذ اضطرب بناء الامبراطورية كله . وبريطانيا تشعر اليوم بأن تقدم الغزو الاقتصادى اليابانى بهذه القوة المدهشة يمرضها لمثل هذا المآزق الدقيق ؛ وتشعر باق الدول الاستعمارية مثل فرنسا وهولندة وإيطاليا ، بأنها تواجه نفس الخطر ؛ وترى الولايات المتحدة أسواقها القديمة في أمريكا الجنوبية تفلت من يدها لتذهب الى قبضة منافستها الآسيوية ؛ وتعمل الدول الغربية جميعاً لرد هذا الغزو كل بوسائلها الخاصة ، وقد زارها غير بعيد تحاول رده بوسائل مشتركة إذا عجزت عن مقاومته منفردة كما حاولت أيام غزو اليابان للشوريات وتقدم الاستعمار اليابانى في الصين وقد يكون الغزو الاقتصادى اليابانى من هذه الناحية أعنى من ناحية العمل على تفويض نفوذ الدول الغربية الاقتصادى في أفريقية وآسيا وإضعاف سلطاتها الاستعماري بذلك ، خليقاً بعطف الأم الشرقية وتأيدتها ، خصوصاً وأنه لا يبيت وراء مطامع استعمارية ، — واليابان تقف بأطباعها الاستعمارية عند الصين وسيادة الباسفيك — ، وهو خليق بعطف الأم المغلوبة بقدر ما يحدث للأمم الغربية الغالبة من صعاب ومتاعب تفت في بنائها الاقتصادى وسيادتها الاستعمارية ؛ ولكن العطف على جهود اليابان من هذه الناحية العامة ، يجب ألا يحول بيننا وبين تقدير العوامل والآثار الاقتصادية الضارة التى تترتب عليها من الوجهة المحلية ؛ وما يعنيننا قبل كل شئ هو بحث هذه الآثار في اقتصادنا المصرى ، فقد أخذت طلائع الغزو اليابانى تحدث أثرها في السوق المصرية بسرعة ، وتثير من العوامل والاحتمالات ما قد يعرض مستقبلنا الاقتصادى الى أخطر النتائج إذا لم نتخذ الوسائل اللازمة لتوطيده وحمايته

ذلك أن محصول مصر الرئيسى ونمى القطن يرتبط أشد الارتباط في انتاجه وفي تصريفه بصناعة القطن البريطانية ؛ هذا ومن جهة أخرى فإن في مصر الآن صناعات قطنية هامة يجب حمايتها وتشجيعها على التوسع والنمو ؛ والصناعة القطنية اليابانية تتقدم بسرعة ويحدث هذا التقدم أثره السى في الصناعات القطنية البريطانية التى تستهلك أعظم كمية من القطن المصرى ؛ ومن الغريب أن اليابان مع كونها لا تنتج سوى قليل من القطن

فانكلترا تشتري من قطننا في العام نحو ٤٠٪ منه بينما لا تشتري اليابان أكثر من ٦ أو ٧٪ ، ومع ذلك فإن اليابان تصدر إلى مصر من البضائع القطنية أكثر مما تصدره انكلترا والنتيجة المحتومة لذلك ، إذا استمر هذا الوضع الشاذ ، هي أن لانكشير ستضطر إلى أن تقلل شيئاً فشيئاً من استهلاكها للقطن المصري مادامت لا تجد أسواقاً لتصريف منتوجاته ؛ وعندئذ يقع الضرر المحقق على المنتج المصري

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن في مصر صناعة قطنية ناشئة تضطلع بها شركة مصر ، وتوظف فيها ملايين عديدة من الأموال المصرية ؛ وقد قطعت شركة مصر لفزل القطن ونسجه خطوات كبيرة في أعوامها القلائل وأصبحت أعظم منشأة صناعية في مصر ؛ وهي تستهلك كل عام مقداراً كبيراً من القطن المصري وتعد السوق المحلية بكميات عظيمة من المنتوجات القطنية المتقنة الصنع المعتدلة الثمن مع ذلك . وكان ما استهلكته سنة ١٩٣١ من القطن المصري ٢٢,٣٠٨ قناطير فزاد في العام التالي إلى ٥٠,٧٧٥ قنطاراً وفي الذي يليه إلى ٩٧,١٤٣ قنطاراً ، ثم زاد في العام الماضي (١٩٣٤) إلى ١٥٢ ألف قنطار . وزادت منتوجاتها من الفزل والنسيج تبعاً لذلك زيادة كبيرة حتى وصلت (سنة ١٩٣٤) إلى ١٣ مليون رطل من الفزل ، وإلى ٢٥ مليون ياردة من النسيج . وهي تسير بسرعة في سبيل التقدم وتتخذ الأبهة لمضاعفة أعمالها ومشاريعها ، بحيث يتضاعف ما تستهلكه من القطن المصري عاماً بعد عام ويتضاعف ما تنتجه من الفزل والنسيج

ولكن هذا الصرح الاقتصادي العظيم يجد نفسه اليوم أمام غزو البضائع القطنية اليابانية الرخيصة للسوق المصري ، وهو غزو يشتد أثره يوماً بعد يوم ، وتجد هذه البضائع الرخيصة في السوق إقبالا سريعاً تشجعه وتذكبه الأزمة الاقتصادية ؛ وقد بينا كيف تعمل الصناعة اليابانية في ظروف مدهشة تمكنها من هذا الغزو ، والصناعة القطنية اليابانية تستعمل القطن الرديء الرخيص ، الهندي أو الأمريكي ، في حين أن شركة الفزل المصرية لا تستعمل سوى القطن المصري ، لكي تداون بذلك على استهلاكه ، وتحقق الأغراض الاقتصادية القومية التي قامت من أجلها ، فإذا استمر هذا الغزو الياباني دون اتخاذ ما يجب لردّه ،

وفي معظم الأسواق الأمبراطورية ؛ وقد أصابت هذه المنافسة تجارة لانكشير في الهند بخسائر فادحة ؛ ورفعت حكومة الهند الرسوم الجمركية على البضائع القطنية اليابانية مراراً حتى بلغت ٧٥٪ ، ومع ذلك فإن ذلك لم يحقق للتجارة البريطانية ما كانت تتمتع به في الهند من التفوق ؛ واضطرت بريطانيا العظمى أن تجرى في ذلك السبيل مع اليابان مفاوضات خاصة وأن تعقد معها اتفاقاً تجارياً خاصاً تحصل به على بعض المزايا نظير تحديد المنسوجات القطنية اليابانية الصادرة إلى الهند بأربعمائة مليون ياردة تحصل عليها رسوم جمركية قدرها ٥٠٪ من قيمتها . أما في مصر فما زالت تجارة لانكشير في انحطاط مستمر ، وقد هبطت تناعاً في الأعوام الثلاثة الأخيرة بسرعة يوضحها البيان الآتي :

مقدار ما استورده مصر من المنسوجات والبضائع القطنية من انكلترا

سنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ج م	١,٧٤٢,٠٠٠	١,٥٦٥,٤٦٦	١,٢٣٢,٨١١

ويتضح من ذلك أن ما استورده مصر سنة ١٩٣٣ من البضائع اليابانية القطنية يزيد عما استورده منها من انكلترا بنحو ستمائة ألف جنيه ؛ وأن اليابان أصبحت تحتل المكان الأول في الصادرات القطنية إلى مصر بعد أن كانت انكلترا تحتله باستمرار ومن ذلك نفهم مدى جزع لانكشير من تدهور مركزها في السوق المصري ؛ وهو جزع يبدو فيما يتعلق به الصحف الانكليزية على هذا الموقف ، وفيما يندره أقطاب الصناعة البريطانية من وقوع رد الفعل على مصر ذاتها حيث تضطر المصانع البريطانية أن تقلل من شراء القطن المصري إذا استمرت الحال على ذلك . وهذه هي أخطر نقطة في الموضوع بالنسبة لمصر . ذلك أن ما استورده مصر من مصنوعات انكلترا القطنية لا يتناسب مع ما تشتره انكلترا من القطن المصري ؛ وإليك مقدار ما اشترته انكلترا من قطننا في الأعوام الثلاثة الأخيرة :

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ما قيمته	٦,٤٦٩,٢٠٤	٥,٥٢٧,٣٩٣	٨,٧٦٧,٢٨٠ ج م
ويقابل ذلك ما تشتره اليابان وهو :			
ما قيمته	١,٢١٣,١٦٢	١,٠٧٨,٦٨١	١,١٦٨,٥٢٨ ج م

حول ١٩ يناير

للأستاذ محمد محمود جلال

اليوم تبحر من السويس إحدى الجوارى المنشآت في البحر علماً على تقدم العلم ونسخير القوى ، نقل الرهط الكريم من رجال الزراعة والاقتصاد إلى بور سودان . وكنت أعد لتلك الرحلة عدتي ، حتى حالت فجأة ظروف القاهرة دون ما تعلقته به الأمنية . فالיום ندعو الله أن يقرن التوفيق بخطاهم ، ونسجل لهم هذه اليد سابقين إلى الاعتراف سبقهم إلى خير العمل

ولعل هذه الرحلة الموفقة بإذن الله أولى الخطى ، ولعلها بداية حزم ترقبه البلاد من قديم ، فتليها خطوات في مختلف ميادين السعي المجدى ؛ ولعلها بادرة التنبيه ، ولعل الله جل شأنه حين قدر لها شهر يناير موعداً قد أراد أن يسدل على التقصير من ستره ، وأن يكون في المستقبل ما ينفض عن الماضي الغبار

فلقد مر « ١٩ يناير » وكأن لم يلحظه أحد ، فلم نزل ذكره إلا سطوراً نشرت بالأهرام من هيئة واحدة ، هي هيئة الحزب الوطني ؛ حتى وكأنه يوم يمر كسواء ، وكأنه ليس ذلك اليوم الذي أمسى على غصب صارخ ، وتفريق مروع ، وعبت من القوة بالحق عبثاً لم يرو التاريخ له مثيلاً

وبين « بور سودان » على البحر الأحمر و « بور سعيد » على البحر الأبيض صحيفة من المجد كاد يطوبها الزمان لولا كفالة التاريخ ، وكوان من الذكريات والمبر من حق الجيل الجديد علينا أن نسطها وننشرها ، ومن واجب الأدب المصري أن يبذل لها أتمن بضاعته وأعلى جهوده . فلم يزل الأدب منذ القدم قواماً على الواجب والفضيلة ، بتحسس مواضعهما ، ويخرجهما في خير الثياب وأصدقها غذاء للأمة في حياتها ، وإيقاظاً لهم فيها تحاول من تصحيح وتهذيب

وإذا كان الشطر الأول من الاسمين أعجباً دخيلاً ، ففي الشق الثاني من كليهما شفاء ورحمة للمؤمنين

فالرحوم (سعيد باشا) عزيز مصر أصبح في التاريخ — وبند أن خلقت سياسة الانجليز (حادثة وادى حلقاً وتفتيش الجنود) فاضطرت الخديو عباس الثاني إلى العودة إلى القاهرة — آخر من

واستمر إقبال المصريين على البضائع القطنية الرخيصة ، عرضت الصناعة القطنية المصرية لمصاعب محد من نحوها وتقدمها ، وعرضت الملايين المصرية التي توظف فيها . والأبدى العصرية العاملة التي تقوم بها ، إلى عواقب لا تحمد ولا يرضاها أي مصري وما يريد أن ننوه به بنوع خاص ، هو أن الأمر هنا لا يتعلق بالناحية القومية والواجب القوي في تشجيع الصناعات القومية ، ولكنه يتعلق باعتبارات اقتصادية خطيرة . ذلك أن هذه المنسوجات الرخيصة تستهلك لردائها بسرعة ، في حين أن المنسوجات الجيدة التي تنتجها الصناعة المصرية من القطن المصري تمتاز بالثبات وبطول استعمالها ، فهي بذلك أجدى وأوفر على المستهلك الذي يقدر مصلحته الحقيقية . هذا ومن جهة أخرى فإن الصناعة المحلية تستهلك قطعاً مصرياً ، وتعاون المنتج المصري بذلك على تصريف أقطانه ، فإذا لم يعاونه المصريون من جهة أخرى باستهلاك منتوجاتها ، فلها تعجز عن المضي في تحقيق هذه المعاونة الاقتصادية الجليلة

ولهذا كله يجب على مصر أن تفتن لما يهدد مستقبلها الاقتصادي من جراء هذا الغزو المفاجيء ، وأن تبحث في وسائل الحماية السريعة لصناعاتها الفنية . وعبء هذه الحماية يقع على عاتق الحكومة والأمة معاً . فالأمة الحكومة فمن واجبها وفي مقدورها أن تلجأ إلى مضاعفة الحماية الجمركية لتحمي المنتوجات المحلية من هذا السيل الدام ؛ على أن هذه الحماية وحدها لا تكفي كما أثبتت التجارب الأخيرة في مصر وغير مصر ؛ وإنما يجب أن تقرن في الوقت نفسه بمعاونة الأمة وتفضيلها للمنتوجات القومية على سواها ؛ وهي بهذه المعاونة لا تحقق واجباً وطنياً فقط ، وإنما تخدم في الوقت نفسه مصالحها الاقتصادية .

محمد عبد الله عناية
الحامى

مجموعات الرسالة

ثمن مجموعة السنة الأولى مجلدة ٣٠ قرشاً

ثمن مجموعة السنة الثانية (المجلد الأول والمجلد الثاني) ٧٠ قرشاً

و ثمن كل مجلد من المجلدات الثلاثة خارج القطر ٥٠ قرشاً